# أمن اللَّبْس في العربية:

## دراسة نحوية صرفية لنماذج مختارة

إعداد


د. ميلاد عبد السلام السليني

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

الجامعة الأسمرية الإسلامية

m.asselinli@asmarya.edu.ly



1440هـ – 2018م

**مقدمة**

الحمدُ لله الذي شَرَّفَ اللُّغةَ العربيةَ بإنزال القرآن الكريم بها؛ فكتبَ لها بذلكَ من الرفعة والبقاء ما لمْ يكتبهُ لغيرها، نَحمَدُه سبحانه وتعالى قيَّضَ للفُصْحَى في كل زمان مَنْ يُحِبُّها، ويَغارُ عليها، ويَذُودُ عنها.

والصلاة و السلام على أفصَحِ مَن نَطَقَ بها، وأَوَّلِ مَنْ أُوتِيَ جوامعَ الكَلِم فيها.

**أما بعد** فهذا بحثٌ لُغَوي عنوانهُ:

( أمنُ اللبس في العربية: دراسة نحوية صرفية لنماذج مختارة).

و تكمن **أسباب اختيار** هذا الموضوع في الآتي:

1-أن تركيز اللغة العربية على شرط أمن البس في كثير من الأحكام النحوية والصرفية يُعَدُّ ميزةً من مزايا هذه اللغة.

2-أن اشتراط أمن اللبس في كثير من أبواب العربية استرعَى انتباهي وشدَّ اهتمامي وأثارَ فُضولي للتعرف على حيثيات هذا الموضوع، فجعلتُ هذا الموضوع محورَ بحثي .

3-الرغبة في جمع المتفرق جعلتني أسعى لجمع ما تفَّرقَ من مسائل النحو والصرف التي تتعلق بأمن اللبس.

**أما أهمية** موضوع هذا البحث فتتلخص فيما يلي:

1-أنه يكشف عن ميزة من مزايا لغتنا العربية، وهي ميزة **تحَرِّي الوضوح** والابتعاد عن اللبس والغموض.

2-يفتح الباب لمحبي اللغة العربية والمتخصصين فيها للبحث عن مزايا هذه اللغة وجعلها محورًا للبحث والدراسة في بُحوثهم العلمية.

أما **هدف البحث** فهو التأكيد على أن اللغة العربية لغة سهلة الفهم وواضحة الدلالة؛ لأنها تتحرَّى والوضوح والجلاء، وتأبى الغَموض والخفاء.

**والمنهج المتبع** في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم فيه رصد الظاهرة اللغوية، وتناولُها بشيء من التحليل.

**خطة البحث:** اقتضت طبيعة الموضوع تقسَيمه بعد المقدمة إلى تمهيد، ومبحثين لكل منهما مطلبان، ثُمَّ خاتمة، وفق الآتي:

**المبحث الأول :** أمن اللبس من الجانب النحوي، **وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول:** أحكام أمن اللبس المتعلقة بالأسماء، **وفيه خمس مسائل:**

الأولى: أمن اللبس عند تعدُّد الحال وصاحبها.

الثانية: أمن اللبس وحذف عائد الصلة.

الثالثة: أمن اللبس وجواز اللغتين في المنادى المُرَخَّم المختوم بتاء التأنيث.

الرابعة: أمن اللبس وحذف الرابط من الجملة الخبرية.

الخامسة: أمن اللبس وتقديم المفعول على الفاعل.

**المطلب الثاني: أحكام أمن اللبس المتعلقة بالحروف، وفيه ست مسائل:**

الأولى: منع حذف حرف الجر قبل أنْ المصدرية.

الثانية: استعمال ياء مع المندوب عند أمن اللبس.

الثالثة: حذف تاء التأنيث من المضاف عند أمن اللبس.

الرابعة: حذف لا النافية في جواب القسم عند أمن اللبس.

الخامسة: حذف فاء العطف مع معطوفها عند أمن اللبس.

السادسة: حذف اللام الفارقة الداخلة على خبر إنَّ المخففة.

**المبحث الثاني: أمن اللبس من الجانب الصرفي، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول:** أمن اللبس فيما تصريفه بزيادة أو نقص أو تغيير ضبط، وفيه خمس مسائل:

الأولى: النسب إلى صدر المركب الإضافي.

الثانية: الاستغناء عن ياء النسب بصيغة فَعَّال أو فاعِل.

الثالثة: زيادة تاء التأنيث في تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من تاء التأنيث.

الرابعة: التعبير بصيغة الجمع بدل المُثنَّى.

الخامسة: العُدول عن الضم إلى الكسر في أول الماضي المبني للمجهول.

**المطلب الثاني فيما تصريفه بإبدال أو إعلال، وفيه ثلاث مسائل:**

الأولى: إبدال أول المثلين ياءً.

الثانية: عدم إعلال الواو و الياء في المصدر الذي على وزن فَعَلان.

الثالثة: عدم إعلال الاسم إذا صيَّرهُ الإعلالُ على لفظ الفعل.

ومما يجدُر التنبيهُ إليه هنا أن هذا التقسيم وتلك المسائل كان على أساس الاستقراء لهذه الظاهرة اللغوية وتتبُّع شواهدها في فصيح الكلام العربي.

وأما عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع فمنها:

1-أمن البس من المقاصد العامة للنحو، لمصطفى أحمد عبد العليم.

2-أمن اللبس وأثره في بناء القاعدة الصرفية، لعرفان عبد الدائم عبد الله.

وما يتميز به بحثي عن تلك الدراسات السابقة أنه لم يقتصر على الجانب الصرفي أو النحوي، بل جمع بينهما، وفصَّل الحديث عنهما، واعتمد على الاستقراء والتتبع لنماذج هذه الظاهرة من خلال معاجم اللغة وكُتب النحو والصرف، فهو يختلف عنها في طريقة تناول الموضوع وفي الترتيب والشمول، فقد حرصت فيه على الإحاطة والشمول لكل المسائل المتعلقة بأمن اللبس؛ ليكون جامعًا لمختلف المسائل والقضايا المتعلقة بموضوع الدراسة.

والله المستعان، وعليه التكلان، وهو ولي التوفيق.

الباحث

## توطئة

الأمن مصدر قولهم: أَمِنَ زيدٌ الأسدَ، وأَمِنَ منهُ أي: سَلِمَ منهُ[1]، وأمَّا اللَّبْسُ فهو مَصْدر قولك: لَبَسْتُ عليه الأمْرَ أَلْبِسُهُ من باب ضَرَبَ أي: خلطتُ بَعضَه ببعض[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ولَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ﴾[3]أي: لا تُخْلطُوا، واللُّبس بالضم الشُّبْهة وعدم الوُضوح، يُقال: في أمرهِ لُبْسٌ[4].

ومما ذُكِرَ يتبيَّن أنَّ اللبس يعنِي الإشكالَ والغُمُوضَ وعدمَ الوُضوح؛ ولذلك كان مَرفُوضًا ومَحْذورًا في لُغتنا العربية؛ لأنها تُحَبِّذُ الوُضوح، وتنأَى عن الغُموض، فهي لُغة إفصاحٍ وإعرابٍ وبيان، ومن هُنا وُصِف لسانُ العَرب في القرآن الكريم بالبيان والوضوح، قال تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[5].

ولمَّا كان اللَّبْسُ مَحْذورًا ومَخُوفًا في العربية وُضِعَ لهُ ما يُزيلُهُ[6]، كالإعراب في الأسماء ليُزيلَ اللَّبسَ الحاصل فيها

---

[1] – ينظر: المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، ( أ م ن ) 1/ 136.

[2] – ينظر: تاج العروس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، ( ل ب س ) 16/ 469.

[3] - البقرة من الآية 42.

[4] – ينظر: المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ( ل ب س ) 1/ 3832.

[5] –الشعراء 195.

[6] –ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، 2/ 292.

بالنظر إلى المعاني المختلفة عليها، حيث رُفِع الفاعل ونُصِبَ المفعول خوفَ الالتباس بينهما لو استويا في الحُكم الإعرابي من رفع أو نَصب[1].

ولأجل تجنُّب اللَّبس امتنع إدغام النُّونَيْنِ في التعجُّب، في مثل قولك: ما أحْسَنَنَا!، أمَّا في النفي فيقال: ما أحسَنَّا بإدغام النونين؛ لئلَّا يلتبس أحدُهُما بالآخر[2].

## المبحث الأول: أمن اللبس من الجانب النحوي، وفيه مطلبان:

### المطلب الأول: أحكام أمن اللبس المتعلقة بالأسماء، وفيه خمس مسائل:

#### الأولى: أمن اللبس عند تعدد الحال وصاحبها:

إذا تعدَّدت الحالُ وصاحبُها، وأُخِّرتْ كُلُّ حالٍ من الحالينِ، أي: لَمْ تُذكَر كُلُّ حالٍ بَعْدَ صاحبها– فإنَّ خوفَ اللبس يُحتِّم أن تجعل أول الحالين لثاني الصاحبين، وثاني الحالين لأول الصاحبين، قال ابن مالك:"وينبغي عند التفريق أن تجعَلَ أول الحالين لثاني الاسمين، وآخرَهُما لأوَّلهما، ويتعيَّن ذلك إنْ خِيفَ اللبسُ"[3]، ولا يُجعل أول الحالين لأول الصاحبين إلا إذا أُمِنَ اللبسُ بوجود قرينة دالة، ففي مثل قولك: لقيتُ زيدًا داخلاً خارجًا، يتعين جعل الحال الأولى لثاني الصاحبين، وهو زيد الواقع مفعولاً به، وجعل ثاني

---

[1] – ينظر: السابق.

[2] –ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 294.

[3] – شرح التسهيل، لابن مالك ت: 762ه ، تحقيق: د .عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر ط/1 ، 1990م 2/ 350.

الحالين لأول الصاحبين وهو تاء المتكلم، أما عند أمن اللبس في حالة تعدُّد الحال وصاحبها فيُمكن جعل الحال الأولى للصاحب الأول، والحال الثانية للصاحب الثاني كما في قولك: لقيتُ هندًا مُصْعِدًا مُنحدِرةً، فمُصْعِدًا حال من التاء، ومُنْحَدِرةً حال من هند[1].

الثانية: **أمن اللَّبس عند حذف عائد الصلة:**

إذا حُذف العائدُ المنصوب المستوفي للشروط " فلا مانع عند أمن اللبس من توكيده بالنفس أو العين نحو: شربْتُ الماءَ الذي أحضرتَ نفسَهُ، أي: أحضرتَه نفسهُ أو من العطف عليه نحو: سافرَ الذي ودَّعتُ وصالحًا، أو مجيء الحال منه متأخرةً أو متقدمةً نحو: هندٌ التي كلَّمتُ واقفةً، أو هند التي واقفةً كلمتُ أي: كلَّمتُها" [2].

الثالثة: **أمنُ اللبس وعدم جواز اللغتين في ترخيم المختوم بتاء التفريق:**

إذا أُريدَ ترخيمُ المنادى المختوم بتاء التأنيث التي للفرق بين المُذكَّر والمؤنث وجبَ ترخيمُه على لغة مَن ينتظر الحرفَ الأخير، فيقال في ترخيم مُسْلِمة ومُعَلِّمة: يا مُسلِمَ، يا مُعلِّمَ، ولا يَجوزُ ترخيمُه على لغة من لا ينتظر، فلا يُقال: يا مُسْلمُ، ولا يا مُعلِّمُ؛ لئلا يلتبسَ بنداء المُذَكر[3].

---

[1] – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ، دار التراث، القاهرة 1/ 274.

[2] – النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر ط/4، 1/ 397 هامش رقم: 2.

[3] – ينظر: شرح ابن عقيل 2/ 294.

**الرابعة: أمنُ اللبس وحذف الضمير الرابط:**

الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ يُشترط فيها أن تشتمل على ضمير يَعُود على المبتدأ، ويجُوز حذفُ هذا الضمير الرابط إنْ أُمِنَ اللبس، ووضُحَ المعنى نحو قولهم: السمنُ منوانِ بدرهم[1]، أي: مَنوان مِنْهُ بدِرهم.

**الخامسة: أمن اللبس وتقديم المفعول به:**

يَجُوز تقديمُ المفعول به على الفاعل بشرط أمن اللبس ووضُوح الفاعل من المفعول كما في قولك: أكلت الكُمثرى بُشرى، فإن خيفَ اللبس لعدم وضوح الإعراب وَجَبَ تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول به، كما في قولك: أَكْرَمَ مُوسى عيسى[2].

**المطلب الثاني :أحكام أمن اللبس المتعلقة بالحروف، وفيه ست مسائل:**

**الأولى: منع حذف حرف الجر قبل أنْ وأنَّ المَصْدريتين :**

يطَّرِد حذف حرف الجر قَبل (أنْ) و(أنَّ) المَصْدرِيَّتين بشرط أمْن اللبس[3]، كما في قولك: عجبتُ أنك ذاهب، أي: مِن أنك، وكما في قوله تعالى: ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[4].

---

[1] – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي 1/ 495.

[2] – ينظر: اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن أبي بكر المعروف بابن الصائغ ( ت 720 ه) تحقيق: إبراهيم بن سالم الساعدي، عمادة البحث العلمي، ط/1، 1424ه ، 1/ 323.

[3] – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1/ 270.

[4] – الأعراف الآية 63.

أي: مِنْ أنْ جاءكم.

فإنْ خِيف اللبسُ امتنع الحذفُ، كما في قولك: "رغبتُ في أن تفعل أو عن أنْ تفعلَ" لحُصول اللبسِ والإشكالِ[1]، وعدمِ وضُوح المراد بعد الحذف.

**الثانية: استعمال (يا) في نداء المندوب عند أمن اللبس :**

الأصل في نداء المندوب أن يُستعمل الحرف ( وا) نحو: وا زيداه ، وا رأساه، وقد يُستعمل في نداء المندوب الحرف ( يا) بشرط أمن اللبس[2]،كما في قول الشاعر يرثي عُمر بن عبد العزيز:

**حُمِّلْتَ أمرًا عظيمًا فاصطبرْتَ لهُ *** وقُمتَ فيه بأمرِ اللهِ ياعُمَرَا[3]**

فإن خيف اللبسُ أي: التباس المندوب بغيره فلا تُستعمل الياء في الندبة، بل يتعين استعمال(وا) كما لوْ أردتَ أن ترثي شخصًا اسمهُ زيدٌ، وكان في الحضرة شخصٌ آخر اسمه زيدٌ أيضًا، فلا يَجُوز في الندبة إلا الحرف (وا)؛ لأنَّ الذي يليها لا يَكُون إلا مندوبًا[4].

---

[1] – ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت1998، م 1/ 443.

[2]– ينظر: توضيح المقاصد والمسلك 2/ 162.

[3] – البيت من البسيط، وهو لجرير بن عطية، والشاهد فيه: استعمال (يا) للندبة لأمن اللبس؛ لأن المقام مقام رثاء ، والرثاء يكُون للشخص الميت، وفي الإتيان بالألف في آخر (عُمر) ما يُشْعر بالندبة والتفجع.

[4] – ينظر: شرح التسهيل 3/ 414.

ولو قُلتَ: يا زيدا، ربما يظُنُّ مَن اسمُهُ زيدٌ أنك تُناديهِ، وتطلبُ إقباله، وحينئذ لا يَجُوز أن يُستعمل فيه إلا الواو[1].

**الثالثة: حذف تاء التأنيث من المضاف عند أمن اللبس:**

إذا كان المضاف مؤنثًا جاز حذفُ تاء التأنيث منه إذا أُمنَ اللبس[2]، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾[3]، والشاهد في الآية قوله ( وإقام ) وأصلُهُ ( وإقامة) ولكن حُذفت التاء المربوطة من آخرهِ؛ لأمن اللبس.

**الرابعة: حذف لا النافية من جواب القسم عند أمن اللبس:**

يكثر حذفُ (لا) النافية في جواب القسم عند أمن اللبس، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[4] التقدير: لا تفتأ، وإنما جاز حذفُها لعدم اللبس[5]، أي: أنَّ اللبس بيْنَ المنفي والمُوجب مأمون، " إذ لو كان الجوابُ غَيْرَ منفي في المعنى والتقدير لَوجَب أن يكُون المضارعُ مُؤكدًا باللام والنون معًا جريًا على الأغلب في جواب القسم عند البصريين،

---

[1] – ينظر: شرح التسهيل 3/ 414.

[2] – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الا ستراباذاي ( ت: 686ه ) تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ، ط/2 / 2007م 2/ 236.

[3] – الأنبياء، من الآية: 73.

[4] – يوسف، من الآية85.

[5] – شرح الكافية 4/ 193.

وبأحدِهما عند الكوفيين"[1] "، فلمَّا خلا منهما دلَّ على أنهُ منفيٌ؛ فلهذا جازَ حذفها"[2]، ومن حذف (لا) النافية في جواب القسم قول امرئ القيس:

**فقُلتُ: يمينُ اللهِ أبرَحُ قاعدًا***ولو قَطَعُوا رأسِي لديكِ وأوْصالي**[3]

والتقدير: لا أبرح قاعدًا.

**الخامسة: حذف فاء العطف مع معطوفها :**

قد تُحذف فاء العطف مع معطوفها إذا أُمنَ اللبسُ[4] بوجود دليل يدلُّ على المحذوف كما في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[5] أي: فَضَربَ فانفَجَرتْ، "ويُسمَّى هذا عند الأصوليين الأصوليين دلالة الاقتضاء، أي: إن صحة الكلام اقتضت هذا المقدر"[6].

---

[1] – النحو الوافي 4/ 172 هامش رقم 2.

[2] – أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت 557ه ) تحقيق: فخر صالح قدارة، بيروت 1995م 249/1.

[3] – ديوان امرئ القيس،

[4] – ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، 2/ 146.

[5] – البقرة، من الآية 60

[6] – الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله الدمشقي ( 761ه) دار البشير عَمان 1990م 149/1.

**السادسة: حذف اللام الفارقة الداخلة على خبر إنَّ المُخففة:**

تُزاد اللامُ الفارقة في خبر (إنَّ) المُخففة للتفريق بينها وبينَ إنْ النافية، كما في قولك: إنْ زيدٌ لشجاعٌ، فإنْ أُمنَ اللبسُ جاز تركُها[1]، كما في قول الشاعر:

**ونَحْنُ أُباةُ الضيمِ مِن آل مالكٍ *** وإنْ مالكٌ كانت كرام َ المعادنِ**[2]

والذي جعلَ اللبسَ مأمونًا أنَّ المقام لا يصلح للنفي، واللام الفارقة لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي؛ "لأنَّ المقام مقام مدحٍ، فيمتنع أنْ تكُون إنْ نافية "[3].

**المبحث الثاني : أمن اللبس من الجانب الصرفي، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول : أمن اللبس فيما تصريفه بزيادة أو نقص أو تغيير** ضبط لصحيح، خمسة مسائل:

**الأولى: النسب إلى صدر المركب الإضافي :**

إذا أُريدَ النسبُ إلى الاسم المُركَّب تركيبًا إضافيًّا كان النسبُ إلى صدره، فيُقال في النسب إلى بدر الدين: بَدريٌّ، أمَّا إذا خيفَ اللبس في المُركب الإضافي فيُنسبُ إلى عَجُزِهِ كما هو الحال في المُركب الإضافي المبدوء بكُنْيةٍ؛ وذلك لكثرة الأسماء المبدوءة بأب أو ابن أو أُمٍّ، فيقال في النسب إلى

---

[1] – ينظر: جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، ( ت 1464ه) المكتبة العصرية، بيروت1993م 322/2.

[2] – البيت للطرماح، وهو من الطويل ، ويُروى أنا ابنُ أُباة الضيم.

[3] – جامع الدروس العربية 2/ 322.

أبي بكر: بكريٌّ، وكما في المركب الذي يشترك في صدره خَلَقٌ كثير كعبد الرحمن.

والخُلاصة أنه يُنسب إلى صدر المركب الإضافي إذا أُمِنَ اللبسُ، فإن خيفَ اللبسُ نُسِبَ إلى عَجُزِهِ[1].

**الثانية: قد يُستغنَى عن زيادة ياء النسب** بصيغة (فعَّال) أو (فاعل) نحو: بزَّار، وخَبّاز ونجَّار، وكتامر، ولابنٍ، ورامح، ولكنْ إذا خيف اللبس تعيَّنَ زيادة ياء النسب.

كما في النسب إلى كَتَّان فيقال : كتَّانيٌّ[2]، ولا يقال كتَّان؛ لئلا يلتبس بالكتَّان الذي هو نوع من القماش.

**الثالثة: زيادة تاء التأنيث في التصغير** على الاسم المؤنث الخالي منها:

عند تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي من تاء التأنيث تُلحق به تاء التأنيث المربوطة؛ للدلالة على تأنيثه، كما في تصغير سِن، وأُذن، ورِجْل، فيقال: سُنَيْنة، وأُذَيْنَة، و رُجَيْلة، ولكنَّ ذلك مشروط بأمن اللبس، قال صاحبُ اللباب: "إذا صُغِّرَ الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقتْهُ التاءُ عندَ أمْن اللبس، فتقُول في هندٍ، و سِنٍّ، وعينٍ :هُنيدة، و سُنَيْنة، وأُذَينة، وعُيَيْنة"[3].

---

[1] – ينظر: النحو الواضح 2/ 427.

[2] – ينظر: التحفة في شرح الملحة 2/ 684.

[3] – اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة ، لمحمد علي السراج، تحقيق: خير الدين شمس باشا، دار الفكر دمشق، ط/1 / 1983، 1/ 123.

فإن خيف اللبس فلا تلحق به التاء، كما في تصغير (شَجَر) عَلَمًا لمؤنث، فيقال فيه: شُجَير بلا تاءٍ خوفًا من أن يلتبس بتصغير شَجَرة.

**الرابعة: التعبير بالجمع بدل المُثنى عند أمن اللبس:**

يَجُوز عند أمن اللبس التعبير بصيغة الجمع بدل التثنية كما في قولهم: ضُربتْ رؤوسُهما؛ لأن التثنية في الحقيقة جَمْعٌ، وقد أُمِن اللبس، إذ ليس للواحد إلا رأسٌ واحد[1].

**الخامسة: العُدُول عن الضم إلى الكسر في أول الماضي المبني للمجهول:**

إذا كان الماضي الثلاثي المراد بناؤهُ للمجهول مُضعَّفًا مُدغمًا، مثل: عَدَّ الصيرفيُّ المال، جازَ في فائه الضم الخالص والإشمام والكسر الخالص، وإذا خيفَ اللبسُ في وجه من الوجوه الثلاثة وجبَ تركُه إلى غيره كما في قولك: عُدَّ المال، ورُدَّ العدو، حيث لا تتضح حقيقة الفعل أهو ماض مبني للمجهول أمْ فعل أُمرٍ؛ لذا يتعين في هذه الحالة العُدول عن الضم إلى الكسر أو الإشمام؛ لأنَّ الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر[2].

كما يُؤدي خوفُ اللبس إلى كسر أول الماضي الأجوف المبني للمجهول إذا كان مضارعُهُ على (يفْعُل) كقول العبد: سِمْتُ، أي: سامَني المُشتري، فيكسر أول الفعل ولا يضمُّه؛ لأن الضم يُوهم أنه فاعل السوم، كما يُضم أول الأجوف اليائي المبني للمجهول إن كان مضارعه على يَفْعِل نحو: بُعْتُ، أي:

---

[1] – ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري( ت 616ه) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق ط / 1995 م، 1/ 99.

[2] – ينظر: النحو الوافي2/ 105.

باعني سيِّدي، ولا يُكسر لإيهامهِ أنه فاعل البيع، مع أنَّ فاعله غيرُهُ، وكذا خُفتُ بضم الخاء أي: أخافني الغيرُ[1].

**المطلب الثاني: فيما تصريفُهُ بإبدال أو إعلال، وفيه أربع مسائل:**

**الأولى: إبدال أول المثلين ياءً:**

يُبدل أول المثلين ياءً فيما كان على وزن(فِعَّال) من الأسماء؛ لئلَّا يلتبس بالمصادر التي على وزن (فِعَّال)، ومن تلك الأسماء دِينار، و قِيراط، ودِيوان، وسبب إبدال النون والراء والواو ياءً هنا هو" خوف التباس الاسم بالمصدر، فإنَّ فِعَّالاً مَصدرُ فعَّل ككِذَّاب، فإذا جاء اسمٌ على وزنه أَبدلُوا الياءَ من المضعف الأول"[2].

ولذا قيلَ: "ولَمْ يجيء فِعَّال في غير المصدر إلا مُبدلاً من أول مضعفهِ ياءً نحو: قيراط ودينار وديوان"[3].

**الثانية: عدم إعلال الواو في المصدر الذي على وزن فَعَلان:**

من الشروط التي اشترطت لإبدال الواو والياء ألفًا ألا يكُون أحدُهما عينًا في كلمةٍ مختومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء كالألف والنون

---

[1] – ينظر: شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، تحقيق: أحمد شتيوي ، دار الغد الجديد، المنصورة ص 50.

[2] – إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبدالله بن مالك ( ت 672ه ) ، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورة ، ط/1/ 1422ه ، 2002م 1/ 148.

[3] – شرح شافية ابن الحاجب ، 1/ 166.

معًا وكالألف المقصورة، وذلك كما في الجَوَلان والهَيَمَان مَصْدريْ جالَ وهامَ والصَوَرَى([1])، والصَّوَرَى: اسم بُقعة فيها ماء.

ومثل ذلك في الحُكم الغَلَيان والنزَوان، فصَحَّت الياءُ والواوُ فيهما مع تحرُّكهما وانفتاح ما قبلَهُما؛ لأنَّهم لو قلبُوهما ألفين وبعدهما ألف فعَلَان لوجبَ حذف إحداهما، فيقال: غَلان ونَزان، فيلتبس فَعَلان معتل اللام بفَعال مما لامُهُ نون، فاحتملوا ثقلَ اجتماع الأشباه والأمثال؛ إذ ذلك أيسر من الوقوع في محظور اللبس والإشكال[(2)].

**الثالثة: عدم إعلال الاسم إذا كان الإعلال مُصيِّرًا له على لفظ الفعل:**

إذا كان إعلالُ الاسمِ مُصيِّرًا له على لفظ الفعل لمْ يُعَلَّ؛ لئلَّا يلتبس الاسمُ بالفعل، وذلك نحو قولك: فُلان أطْوَلُ منكَ؛ لأنك لَوْ أعْلَلتَهُ فقُلتَ: (أَطالَ) لالتبس بلفظ الفعل، وقالوا في اسم مَوضع أَبْيَن، فإنْ زال اللبسُ أُعِلَّ الاسمُ كما في قولهم في جمع بَيِّن أَبِيْناء[(3)].

الرابعة: **عدم حذف الألف لالتقاء الساكنين خوف اللبس:**

إذا أُسنِدَ الفعل المعتل الآخر بالألف إلى ضمير الغائبينَ ( واو الجماعة) وجبَ حذفُ هذه الألف لالتقاء الساكنين وعدم اللبس كما في غَزَوْا ورَمَوْا[(4)]؛ إذ أصل الفعلين (غزا ) و( رَمَى)، أمَّا إذا أُسندَ إلى ضمير الغائبَينِ( ألف

---

[1] – ينظر: النحو الوافي 4/ 790.

[2] – ينظر: شرح المفصل،لابن يعيش 5/ 363.

[3] –ينظر: الممتع الكبير في التصريف 1/ 313.

[4] – ينظر: السابق.

الاثنين) فإنَّ هذه الألف تُردُّ إلى أصلها نحو: غَزَوَا ورَمَيا، ولا يجُوز حذفُها لالتقاء الساكنين؛ لئلَّا يلتبس فعلُ الا ثنين بفعل الواحد[1].

## خاتمة البحث

الحمدُ للهِ الذي بفضلهِ تتمُّ الأعمال، وبِعَوْنِه وتوفيقه تتحقق الآمال، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد: ففيما يلي ذكرٌ لأهم النتائج التي توصلتُ إليها في نهاية هذا البحث:

1–اللَّبْسُ مَحْذور ومرفوضٌ في لُغتنا العربية.

2– من أجْلِ منع اللبس وُضعت أحكامٌ تُزِيلُه وتُبعدهُ.

3–الأمر الجائز قد يصيرُ ممنوعًا إذا أدَّى إلى لَبس وإشكال.

4–لُغتُنا العربية لُغةُ وضوحٍ وجَلاء، تنأَى عن الغُموض والإشكال.

5–اللغة العربية لغةٌ يسهل فهمُ معانيها من مفرداتها وتراكيبها؛ لأنها تنتهج منهاج الوضوح.

وأخيرا فهذا خُلاصة جهدي، فإن كنتُ قد أصبتُ فذلك بتوفيق الله وفضْلِهِ، وإنْ كانت الأخرى فَما أنا إلَّا واحدٌ من البَشَر الذين لا عِصْمة لَهُمْ من الخطأ والزلل، فالكمال لله وحدَهُ ، فهو وَحْدَهُ مَنْ لا يَضِلُّ ولا ينْسَى، وحَسْبِي في بحثي هذا أنِّي بَذَلتُ فيه قُصارى جهدي، وخَصَّصْتُ له جُلَّ وقتي، واستعنتُ عليه بدعاء ربِّي؛ فهو المُستعان وعليه التُّكْلان، وهو– وحده– ولِيُّ التوفيق.

[1] – ينظر: السابق.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، ( ت: 577ه)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت.

2- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي( ت: 911ه) تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2001م.

3-إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبد الله بن مالك( ت: 672ه) تحقيق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي، المدينة المنورةط/1/ 1421ه.

4- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي ( ت: 1205ه)، دار الهداية .

5- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي(ت:789ه) تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، ط1/ 2005م .

6- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد الغلاييني، (ت:1364ه) المكتبة العصرية ، صيدا .

7- الخصائص، لابن جني( ت: 392ه) تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث بالقاهرة 2007م..

8- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني( ت: 393ه) تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط/1 / 1985م.

9- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملاوي، تحقيق: أحمد شتيوي، دار الغد الجديد، ط1/ 2003م.

10- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، إشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1/ 1998م.

11- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث.

12- شرح التسهيل، لابن مالك(ت:672 ه) تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة، ط1/ 1990م.

13- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني( ت: 442ه) تحقيق: إبراهيم سليمان النعيمي، مكتبة الرشد،1999م .

14- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2/ 2007م.

15- شرح المفصل لابن يعيش(ت:642ه) تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/ 2001م.

16- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لخليل بن عبد الله الدمشقي( ت: 761ه) دار البشير عمان، 1990م.

17- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر( 180ه) تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ، بيروت، ط/1.

18- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري( ت: 616ه) تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق،ط1/ 1995م.

19- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو و الصرف والبلاغة، لمحمد بن علي السراج، تحقيق: خير الدين شمس باشا، دار الفكر ، دمشق، ط/1/ 1983م.

20- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن أبي بكر المعروف بان الصائغ (ت720ه)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الساعدي، عمادة البحث العلمي،ط/1/1424ه

21- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور(ت: 66ه)مكتبة لبنان، ط/1/ 1996م.

22- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، ط/1/ 1981م.

23-المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة.

24- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بالقاهرة.